العرب
الأحد 2021/10/24
السنة 44 العدد 12219

الجيش يريد السلطة بلا انقلاب.. والمدنيون يتلكأون في استكمال هياكلها

السودان يعزف ألحانا متناقضة يستثمرها فلول البشير في الثورة المضادة

الشارع هو الفيصل

لا يبدو أن الصراع بين المكونين المدني والعسكري أقرب إلى الحل في الوقت الحالي بالرغم من مساعي التهدئة، ذلك أن الخلافات لا تتعلق بالأداء أو بالبرامج، ولكن بالنفوط ومن تكون له الكلمة الفاصلة في الأخير. وما زاد من حدة الأزمة أن حكومة المحاصصة بين المكونين قد فشلت ما فتح أعين الشارع على تفاصيل الخلاف.

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة – تنحصر أزمة السودان الحالية في أن كل طرف يريد السيطرة على السلطة بالطريقة التي تتناسب مع أهدافه، فالمكون العسكري تأكد أن زمن الانقلابات العسكرية ولّى ولم يعد مقبولا في السودان، والمجتمع الدولي سيرفض الاعتراف بها، وتسعى قيادات في الجيش لتنفيذ انقلاب ناعم عبر تشكيل حكومة تمكنه من فرضه هيمنته، بينما لا يريد المكون المدني بذل جهود حقيقية لاستكمال هياكل السلطة وفقا للوثيقة الدستورية لتحافظ قواه الرئيسية على تحكمها في أداء الحكومة الحالية.

وتحدث عضو مجلس السيادة الانتقالي محمد الفكي سليمان بوضوح أخيرا عندما قال إن "الفصيل العسكري يريد تشكيل حكومة يمكنه السيطرة عليها دون تنفيذ انقلاب".

ووضعت إشارة الفكي المؤسسة العسكرية أمام موقف حرج يصعّب عملية الاستجابة للمطالبة بتغيير الحكومة التي يرأسها عبدالله حمدوك، وإذا تمكن الجيش من تحقيق غرضه فإنه يحكم بالإعدام السياسي على الحكومة الجديدة، وستلاحقها اتهامات بالعمل لصالح الجيش، بما يؤثر في قدرتها على القيام بالمهام المنوطة بها.

وأشارت اللقاءات التي عُقدت بين حمدوك ورئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان إثر اندلاع تظاهرات متناقضة إلى عدم استبعاد التوصل إلى تسوية تقضي بحل مجلسي السيادة والوزراء لتبدو النتيجة متعادلة وبتراجع شبح الهبوط الناعم على الثورة، والإعلان عن إعادة تشكيلهما بما يمنع خروج أحدهما مهزوما أو منتصرا.

وأتت الجيش فرص للسيطرة على السلطة مرات عديدة منذ سقوط نظام عمر البشير وبدا ممتنعا عن ذلك، ليس ترفا أو عزوفا أو رغبة في الانتقال إلى الحكم المدني، لكن لأن الأوضاع في السودان تبدلت بصورة كبيرة ولم يعد القبول بالحكم العسكري عملية سهلة، فالتجارب السابقة خلّفت مرارات جعلت المدنيين يكفرون بحكم الجيش.

رأس الحربة

في كل مرة يتم الكشف فيها عن مؤامرة لانقلاب عسكري تتوجس القوى المدنية، ويعتقد بعضها أن الرفض الحاسم من قبل المواطنين لهذا الاتجاه أبلغ رد لكسر الإرادة الراغبة في الوصول إلى هدفهم، ما جعل تمريره بطريقة نمطية محفوفا بالمخاطر وغير مضمون العواقب فالضغوط على المؤسسة العسكرية تأتي من الداخل والخارج.

وكشف الإصرار على تغيير الحكومة من المتظاهرين الذين دشنوا تظاهرة كبيرة السبت الماضي والمحتجين في شرق السودان منذ أسابيع، ومعهما رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو أخيرا، أن هذه المسألة هي رأس الحربة في أزمة العسكريين والمدنيين التي يستثمرها سياسيا فلول البشير.

هذه الجهات ومعها حركات مسلحة وأحزاب سياسية عديدة رفعت شعارا رئيسيا يتمثل في ضرورة تغيير الحكومة، كأنها الحل السحري اللازم لتخطي السودان لأزماته المتراكمة، مع أن الأخطاء التي ارتكبتها تتحمل مسؤوليتها بالتضامن مع مجلس السيادة كجهة لها دور محوري في الحل والعقد داخل البلاد.

> الإصرار على تغيير الحكومة من المتظاهرين، ومعها رئيس مجلس السيادة ونائبه، يكشف أن هذه المسألة هي رأس الحربة في أزمة العسكريين والمدنيين

وجاء تزايد الضربات على رأس حكومة عبدالله حمدوك مع اقتراب موعد تسليم رئيس مجلس السيادة مهامه لقيادي مدني في نوفمبر المقبل، الأمر الذي تكاتفت حوله قوى مختلفة، عسكرية ومدنية، فلماذا اجتمع هؤلاء على تغيير الحكومة؟

لم يتضمن تغيير الحكومة التخلص من حمدوك وترشيح شخصية أخرى تكون رئاستها أكثر ليونة، بل إبعاد بعض الأسماء فيها بحجة توسيع دائرة المشاركة ولا ضرر من الإبقاء على حمدوك نفسه، ما يعني زيادة أوجه التجاذب بين عناصرها ومكوناتها، ويتلاشى وجود قوة أو أكثر مهيمنة عليها، بالتالي الرضوخ لمطالب الجيش كقوة صلبة والتفاهم حول تأجيل انتقال رئاسة مجلس السيادة من عسكري إلى مدني، وهي الثغرة التي ربما يشترطها الجيش إذا قبل بحل متزامن لمجلسي السيادة والوزراء.

وتعلم قيادات نافذة في الجيش أن هذه الخطة هي السبيل الوحيد للبقاء في السلطة بعد تأكدها من صعوبة الاعتراف بسيطرتها عليها بالخشونة الصريحة، فهناك ممانعة حاسمة لهذا التوجه ولن يكون مقبولا التخلص من حكم عمر البشير العسكري بآخر حتى لو جرى تلوينه بمسحة سياسية مدنية تتذرع بأن الأوضاع لن تسمح بتنحية الجيش.

وتأتي المشكلة الخطيرة من أن حكومة حمدوك بتركيبتها الأولى أو المعدلة أخفقت في تجاوز الاختبارات التي دخلتها وتعثرت ولم تتمكن من حل الكثير من الأزمات التي تعصف بالسودان، ما منح الجيش الفرصة ليكون مهيمنا على قرارات سياسية واقتصادية واجتماعية عدة، ناهيك عن الأمنية، وضعته في مقدمة المشهد.

ولعل تحكم الجيش في جزء معتبر من التصورات الخارجية وتحديد البوصلة في ملفات متنوعة مع قوى إقليمية ودولية، وقفزه على ملف التطبيع مع إسرائيل، مع إدارته لأزمة سد النهضة والخلاف الحدودي مع إثيوبيا، من العوامل التي رفعت أسهمه لدى جهات خارجية مقارنة بحكومة بدت فقيرة في إدارتها للقضايا المتباينة.

وزادت هذه الصورة من نهم الجيش نحو السلطة وتطلعه لوضع سيناريو غير تقليدي يضمن وجود حكومة ضعيفة تستكمل المرحلة الانتقالية ينتهي دورها بالإشراف على إدارة انتخابات يمكن أن تسمح بوجود مرشح عسكري يكتسحها من خلال منافسة تتوافر لها عوامل ظاهرة للديمقراطية، مستفيدا من الارتباك والانشقاق الحاصلين في تحالف قوى الحرية والتغيير الذي يمثل عصب الجسم المدني.

المدنية وحدها لا تكفي

تريد القوى المدنية في تحالف الحرية والتغيير (الأصل) القبض على زمام السلطة والمشاركة فيها بفاعلية، معتقدة أن مدنيتها تكفي لنبذ المكون العسكري وإبعاده عن مراكز السلطة في مجلسي السيادة والوزراء، حتى لو لم يستطع التحالف استكمال هياكل الفترة الانتقالية، ممثلة في تشكيل المجلس التشريعي ومجلس القضاء، وكل ما نصت عليه الوثيقة الدستورية وتعديلاتها اللاحقة بعد توقيع اتفاق جوبا، بدءا من تحقيق السلام الشامل ومشاركة جميع القوى بأقاليم الدولة في السلطة.

محمد الفكي سليمان

الفصيل العسكري يريد تشكيل حكومة يسيطر عليها دون تنفيذ انقلاب

ويقول مؤيدون لتحالف الحرية والتغيير (الأصل) إن الحكومة لا يجب أن تتهم بالتقاعس أو عدم قدرتها على استكمال هياكل السلطة لأن المكون العسكري لعب دورا كبيرا في تعطيل بناء الهياكل وأسهمت مراوغاته ومناوراته في دمغ الحكومة بأنها عرجاء، مستفيدا من اشتقاقات حدثت في جسم الحرية والتغيير، ونجاحه في استقطاب عناصر تعمل في خدمة أهدافه بعد أن توصل إلى اتفاقات مع بعضها للمحافظة على مصالحها.

وأدى التلكؤ والبطء والتراخي في أداء الحكومة إلى منح فرصة لخصومها لدمغها بعدم القدرة على حل الأزمات وتوسيع نطاق الغضب حيالها ومن يدافعون عنها، حيث جاء دفاعهم عنها من الانتماء لفصيل يرفض حكم الجيش أكثر منه اقتناعا بأداء الفصيل المدني وحيويته في الشارع، ما جعل إمكانية النيل من مسؤولين فيها يجد صدى لدى شريحة من المواطنين يهمها تخفيف الأزمات وليس رفع أيديولوجيات جوفاء.

ويلعب أنصار المؤسسة العسكرية داخل القوى المدنية على هذا البعد لجذب مؤيدين من أقاليم مختلفة وتصوير الأمر على أنه صراع بين نخبة مدنية مرفهة وطبقة شعبية كادحة لا تهمها شعارات لن تساعدها على التخلص من مشكلات يعاني منها غالبية المواطنين، بينما الجهة التي تستطيع الحصول على حلول ناجزة وتخطي العقبات المتناثرة هي الجيش، لذلك يطالبون بضرورة مساعدته على تنفيذ انقلاب ناعم.

العراق وجيرانه

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

سؤال مهم. على مَن العتب، على المطرقة أم على المسمار الذي وضع رأسه تحت ضرباتها؟ بعبارة أوضح مَن المسؤول عن وجود عراقيين يقتلون إخوانهم العراقيين، ويُخربون بلادهم الآمنة الجميلة، هل هو الجار الذي يخون حرمة الجيرة ويسعى للمزيد من التخريب والتعطيل وزرع الفتن والمآتم في دار جاره، أم هو قليلُ الأصل والنبل والشرف والكرامة والمنحرف المارق المؤهل للخيانة والعمالة، بأي ثمن، وتحت أيّ ذريعة؟

إن هذه الأسئلة الملحة هي التي تطرح نفسها، تلقائيا، عندما نتدارس الكيفية التي جرت بها الانتخابات العراقية الأخيرة، ثم طريقة إعلان النتائج، ثم تلقّي الأحزاب والتجمعات الكبيرة للنتائج، ونرصد الأجواء الملبدة المحتقنة التي توحي بأن أمدَ التئام البرلمان الجديد لانتخاب رئيسه الجديد، ثم رئيس الجمهورية، وأخيرا رئيس الحكومة، ليس قريبا، حتى لو لم يستخدم الخاسرون سلاحهم لفرض إرادتهم على الحكومة وعلى الفائزين وعلى المفوضية المستقلة للانتخابات.

فقد جرت الانتخابات العراقية في يوم واحد هو العاشر من أكتوبر الحالي، وكان مقررا أن تُعلن النتائج خلال 24 ساعة. ولكن المفوضية تلكأت وتذرعت ولم تجرؤ على إعلان النتائج إلا بالقطارة، في محاولة منها لتخفيف وقع الكارثة على الخاسرين، وخوفا من اشتعال مواجهة عسكرية (متوقعة) بين أقوياء الميليشيات وأقوياء القوائم الفائزة والجيش والحكومة.

إن هذا وحدَه كافٍ لإفهامنا أن الطبقة السياسية العراقية الحاكمة ما زالت بعيدة جدا عن روح الديمقراطية، رغم كثرة كلام أصحابها الخاسرين والفائزين، معا، عن الديمقراطية واحترام أحكامها وقواعدها، وهم كاذبون.

في المغرب، مثلا، جرت الانتخابات في يوم واحد، كالعراق، وهو يوم الأربعاء الثامن من سبتمبر الماضي، وفي ليل نفس اليوم أعلن وزير الداخلية النتائج، معلنا، بصراحة وحزم وحياد، سقوط الحزب الحاكم، حزب العدالة والتنمية (الإخواني)، وبالضربة القاضية. فقد عاقبه الشعب المغربي ولم يمنحه سوى 13 مقعدا، بعد أن كان له في البرلمان السابق 125 مقعدا، ومنَح معارضَه، حزبَ التجمع الوطني للأحرار 102 من المقاعد، وحزب الأصالة والمعاصرة 86 مقعدا، وحزب الاستقلال 81 مقعدا، والأحزاب الثلاثة علمانية ليبرالية خالصة.

وبعد يوم واحد فقط من إعلان النتائج استدعى العاهل المغربي عزيز أخنوش رئيس الحزب الحاصل على أكثر المقاعد، وهو رجل أعمال قادم من الأقلية (العددية) الأمازيغية غير العربية، وليس من الأغلبية العددية العربية، وكلفه بتشكيل الحكومة.

وبعد 30 يوما، بالتمام والكمال، تآلف حزبُ عزيز أخنوش مع حزب الأصالة والمعاصرة ومع حزب الاستقلال المتجانسيْن مع حزبه في الليبرالية وشكل الحكومة. وبعد ثلاثة أيام فقط منحها البرلمان ثقته، بسهولة، وباشرت عملها في نفس اليوم.، دون قطع طرق وحرق إطارات سيارات وشتائم وتهديد بحرق البلاد والعباد.

وهنا نسأل، لماذا لم يحدث هذا في العراق؟ هل إن الشعب المغربي أكثر تحضرا وتسامحا وعقلانية ووطنية من الشعب العراقي؟

ربما يكون جزءٌ كبير من سبب وجود فرق كبير بهذا الحجم بين الشعبين هو أن دولة المغرب محظوظة أكثر من الدولة العراقية، لأنها لا تجاور إيران وتركيا والأردن وسوريا والسعودية والكويت، ولأن شعبها ملةٌ واحدة، مذهبيا، ولكنها مثلُ العراق، ديمغرافيا وقوميا. ففيها شعبٌ أمازيغيٌ واسع ومهم متواجد في مواقع جغرافية تكاد تكون مشابهة لأوضاع كردستان العراق، وله لغته الخاصة وعاداته وثقافته، ولكنّ وطنية الإنسان المغربي العربي والأمازيغي، معا، جعلت الأغلبية العربية المغربية لا ترى مانعا من الالتفاف حول قائد سياسي أمازيغي، غير عربي، وتمنحه أكثر أصواتها، وتكلفه بقيادة المجتمع المغربي للسنوات الخمس القادمة.

وهذا ما لم يحدث في العراق، اليوم، وقد لا يحدث في مدى آخر بعيد. وقد يكون سبب ذلك هو هذه الجيرة المتعددة التي حكمت عليه بها الجغرافيا فجعلته حبيسا بين ست دول متشاكسة، معه، ومع بعضها، ومتقاطعة ومتعاركة منذ مئات السنين.

ففي الفترات القليلة القصيرة التي عرف فيها الشعب العراقي وشعبُ أيّ واحدة من الدول المجاورة نعمة الأمن والاحترام والسلام حين كانت العلاقة بين الحاكم هنا والحاكم هناك عاقلةً ومسالمة ترى أن مدَّ جسور الألفة والمودة، ومبادلة الصناعة والزراعة والعلوم والفنون والتنمية والاستثمار بين الشعبين المتجاورين أنفع لهما من تعب الغش والخداع والتآمر والاستقواء وإنفاق الأموال على شراء الخونة والقتلة والجواسيس من أجل زراعة المزيد من القطيعة، وإشعال المزيد من الحروب.

لقد أخطأتْ حكوماتٌ معينة في العراق، في فترات متفاوتة، حين عمدت إلى رعاية ثقافة البغض الديني أو المذهبي أو العنصري، وإنعاش نزعة العداء لهذه الدولة المجاورة أو تلك، وكان من تحصيل حاصل أن تنشأ هناك، في الجهة المقابلة، ثقافة مشابهة معادية متعالية ناقمة، وكانت النتيجة هي غرق العراق ودول الجوار والمنطقة في خراب البيوت وخسارة الأرواح وضياع الثروات.

> الطبقة السياسية العراقية الحاكمة ما زالت بعيدة جدا عن روح الديمقراطية رغم كثرة كلام أصحابها الخاسرين والفائزين معا عن الديمقراطية واحترام أحكامها وقواعدها وهم كاذبون

ولكن العتب، أيضا، على الدول المجاورة وشعوبها. لأن إحياء أحقاد القرون الماضية من أجل فرض الهيمنة الطائفية والعنصرية الإذلالية على العراقيين، لم يكن، ولن يكون ممكنا ولا سهلا ولا نافعا، لا لها ولا لشعوبها. وفي صفحات التاريخ الخالدة قصصٌ وحكايات عن غزاة كثيرين حاولوا احتلال العراق فطُردوا منه شر طردة.

أليس ممكنا أن تتحول جيرة العراق مع حكومات الدول الست وشعوبها وموارِدها وثرواتها وعلومها وفنونها، من نقمة إلى نعمة للعراق وأهلِه، ولجيرانه أيضا، لو أصبحت أرضُه واحة التقاءٍ وتلاقح وتبادل وتعاون وتفاهم، فيُعبر منها الإيراني، مثلا، إلى دول غربه، حاملا بضائعه النافعة المجزية، وليس المفخخات والقنابل والصواريخ، ويكون معبراً أيضا لدول المنطقة عبرَهُ إلى إيران وإلى ما وراءها، بسلام؟

ففي الدول الست وفي العراق ثروات تسد عين الشمس، وهي كفيلة بجعل المنطقة أغنى من أوربا كلها، وأقوى، وأكثر أمنا وازدهارا ورخاءً وتحضرا وتقدما في الصناعة والزراعة والتجارة والعلوم والسياحة والآداب والفنون، وقبلةَ اجتذاب غير عادي للمستثمرين. ألن يتغير وجه المنطقة، وربما العالم لو حلت العقلانية والوسطية والواقعية مكان التآمر والغش والابتزاز؟

إن شيئا جديدا مبشرا بالخير القادم لا محالة قد حدث في العراق. فقد أنعشت الانتخابات العراقية الأخيرة الهوية الوطنية، وأحيت الروح التحررية الاستقلالية لدى الشعب والحكومة، معاً، وقد يتحقق الأمل، وينتهي زمن العمالة والخيانة، ويعود العراق وطنا حرا وسعيدا، ويصبح، حينها، واجبا على دول الجوار الست أن تقرأ الرسالة بعناية، وأن تتأكد من أن زمن العقل والحكمة والنوايا الحسنة آتٍ لا ريب فيه، أبى من أبى، وشاء من شاء.